

الى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

مصير موظفي الخزائن الجهوية والقباضات في ظل تنفيذ القانون الجديد لجبايات الجماعات الترابية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

يؤدي موظفو المالية العاملون في الخزائن الجهوية والقباضات دوراً محورياً في تدبير المالية العمومية، وقد راكموا على مدى سنوات طويلة خبرة واسعة في مجالات التحصيل والمراقبة والمحاسبة العمومية وتنفيذ الميزانيات وضبط الحسابات، إضافة إلى مواكبة الجماعات الترابية والإدارات والمؤسسات العمومية في مختلف العمليات المالية. كما أن هذه الفئة، التي تعد منتوجاً خالصاً لوزارة الاقتصاد والمالية، اختارت منذ البداية الانتماء إلى هياكل الوزارة وتدرجت داخلها مهنيًا ووظيفيًا، مما منحها رصيذاً مهنيًا متميزاً وارتباطاً عضوياً بالمنظومة المالية الوطنية.

ومع بدء تنفيذ القانون الجديد المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، برزت لدى موظفي الخزائن الجهوية والقباضات مخاوف حقيقية مرتبطة بوضعهم الإداري والمستقبلي، في ظل إعادة هيكلة واسعة لمنظومة الإصدار والتحصيل والمراقبة، وما يرافق ذلك من قراءات تتحدث عن تغيير محتمل في توزيع الاختصاصات بين القطاعات المعنية، دون تقديم رؤية واضحة حول مصير هذه الموارد البشرية.

وقد ازدادت هذه المخاوف مع ما يجري خلال الاجتماعات الميدانية وبشكل مباشر وفوري بتسليم مقرات القباضات المعنية لإيواء القبض الجماعيين، دون الأخذ بعين الاعتبار أن هذه القباضات تقوم بمهام تحصيل ضرائب أخرى غير الرسوم المنقولة بموجب الإصلاح الجديد. وهو ما يثير بدوره تساؤلات عميقة حول مصير القبض والموظفين العاملين داخل هذه المرافق، وما إذا كانت هناك رؤية واضحة تراعي المهام المتعددة التي تضطلع بها هذه البنيات المالية.

ولكل ما سبق، نسألكم السيدة الوزيرة عن التدابير التي تعتزم وزارتك اتخاذها لتوضيح الوضعية الإدارية والمستقبل المهني لموظفي الخزائن الجهوية والقباضات خلال مرحلة تفعيل القانون الجديد، وعن الضمانات المتعلقة بالحفاظ على حقوقهم المهنية المكتسبة، وعن الإجراءات المواكبة التي من شأنها تأمين استقرار الموارد البشرية وضمان نجاح الإصلاح الجبائي المحلي دون المس بمصالح العاملين بهذه المرافق الحيوية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عبد اللطيف الزعيم